مدير عام هيئة الضرائب لـ«الوطن»: التعديل يعالج مطالب الصناعيين حول رسم الإنفاق الاستهلاكي

رئيس اتحاد غرف الصناعة لـ«الوطن»: القانون يسهم بحل أكبر مشكلة تواجه صناعيي المواد الغذائية ويخفض الأسعار

| هناء غانم - عبد الهادي شباط

أكد رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية غزوان المصري لـ«الوطن» أهمية القانون رقم ١٥ للعام ٢٠٢٤ والذي يقضي بتعديل بعد بنود المرسوم رقم ١١ للعام ٢٠١٥ المتعلقة برسوم الإنفاق الاستهلاكي في دعم الصناعات الغذائية التي تدخل في إنتاجها مادة الكاكاو.

وأوضح المصري أن القانون جاء تلبية لمطالب الاتحاد المتررة، وخاصة في المادتين ٤و٣، إذ كانت الفقرة ٣ تخضع أي صناعة تدخل بها مادة الكاكاو كالبسكويت المغطس بالشوكولا وغيرها لضريبة رسم الإنفاق الاستهلاكي ٣ بالمئة على كامل المنتج، ما كان يشكل عبئاً كبيراً على تكاليف الإنتاج وبالتالي ينعكس على ارتفاع الأسعار، منوهاً بأن القانون أعفى هذه المواد من الضريبة، وأصبحت الضريبة تقتصر فقط على المادة المصنعة من الشوكولا محلياً ١٠٠بالمئة بنسبة ٢ بالمئة وعلى الشكولا المستوردة بنسبة ٥ بالمئة.

المصري أكد أن هذا الموضوع كان يشكل هاجساً للصناعيين خاصة صناعيي المواد الغذائية التي تدخل فيها أي مادة كاكاو، حيث كان الصناعي يدفع ضريبة على مادة الكاكاو في الجمارك، يتم تحصيل ضريبة مرة ثانية على المادة المصنعة مبلغ ٣ بالمئة الأمر الذي كان يتسبب بجدل كبير في كل الاجتماعات مع الحكومة.

وبالنسبة لصناعة الأجهزة والأدوات الكهربائية المنزلية مثل المراوح والغاز والمكيفات والمدافئ والتي جميعها صناعة محلية كان يتم تحصيل ضريبة إنفاق استهلاكي ٥ بالمئة، وبتعديل القانون أصبحت تدفع ضريبة ١ بالمئة، منوهاً بأهمية ذلك في تشجيع الصناعة وتخفيض الأسعار، بما يشجع على زيادة دوران عجلة الإنتاج.

وثمن رئيس الاتحاد تجاوب الحكومة مع مطالب الصناعيين، منوهاً بأن المرسوم الذي جاء تلبية لمطالب الصناعيين أنهى الجدل المتعلق بالمواد الأولية التي كان يكبد الصناعيين رسوماً كبيرة، مؤكداً أن ذلك سينعكس على تخفيض أسعار السلع.

أجهزة المحمول

أثار القانون رقم ١٥ الذي صدر قبل أيام لغطاً كبيراً بين المواطنين لجهة تخفيض رسم التصريح على أجهزة المحمول، ليتبين أنه لا يوجد أي تعديل على الرسوم الجمركية على أجهزة الهاتف الجوال أو على رسم الإنفاق الاستهلاكي ولا يوجد أي تعديل على معاملة أجهزة الهاتف الجوال، حيث بقيت نسبة رسم الإنفاق الاستهلاكي عليها ٥ بالمئة آياً كان بندها الجمركي وهو ذات الرسم قبل وبعد التعديل.

مدير عام هيئة الضرائب والرسوم منذر ونوس بين لـ«الوطن» أنه بموجب القانون رقم /١٥/ لعام ٢٠٢٤، تم تخفيض رسم الإنفاق الاستهلاكي على الحلي الذهبية والمصوغات من ٥ بالمئة إلى ١ بالمئة وتعديل طريقة استيفائه ليصبح عند بيعها إلى المستهلك النهائي (لدى الصاغة) بدلاً من طريقة الاستيفاء السابقة التي كانت لدى جمعية الصاغة.

وأن التعديل تناول معالجة طلب الصناعيين حول رسم الإنفاق الاستهلاكي الذي كان «٣ بالمئة على الشوكولا والمحضرات الغذائية التي تحتوي على الكاكاو ومسحوق الكاكاو والمواد المنتجة محلياً»، حيث تم إلغاء الرسم عن المحضرات الغذائية التي تحتوي على الكاكاو ومسحوق الكاكاو واقتصر فقط على الشوكولا المصنعة محلياً بنسبة ٢ بالمئة، وتم الإيضاح ألا تعد الأطعمة المغطسة أو المحشية بالشوكولا من مشتملات هذا البند أياً كانت نسبتها، أما على المواد المستوردة فأصبحت ٥ بالمئة على الشوكولا المستوردة المصنعة و٣ بالمئة على زبدة الكاكاو و٣ بالمئة على مسحوق الكاكاو (المستورد) وكان ذلك بناءً على مطالب من الصناعيين والحوار الدائم معهم.

كما تناول القانون /١٥/ لعام ٢٠٢٤ توحيد آلية استيفاء الرسم على السيارات المستورة والسيارات المصنعة محلياً.

كما بينت هيئة الضرائب والرسوم عبر حساباتها على وسائل التواصل الاجتماعي حول ما تم تداوله حول أجهزة الهاتف الجوال، أنه لا يوجد أي تعديل على الرسوم الجمركية على أجهزة الهاتف الجوال أو على رسم الإنفاق الاستهلاكي ولا يوجد أي تعديل على معاملة أجهزة الهاتف الجوال، حيث بقيت نسبة رسم الإنفاق الاستهلاكي عليها ٥ بالمئة أياً كان بندها الجمركي وهو ذات الرسم قبل وبعد التعديل.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد مصدر في الاتصالات ما جاء في منشور هيئة الضرائب والرسوم حول أجهزة الهاتف الجوال بأن القانون لم يعدل الرسم الجمركي على أجهزة المحمول وبالتالي لم يستجد أي تعديل على الرسوم الجمركية المعمول بها حالياً.

وعدل القانون رقم ١٥ لعام ٢٠٢٤ بنود من المادة الثانية من المرسوم التشريعي رقم /١١/ لعام ٢٠١٥ وتعديلاته وفق الآتي:

عند بيع الحلي الذهبية والمصوغات إلى المستهلك النهائي ويستمر وسم الحلي الذهبية والمصوغات من الجمعية الحرفية للصياغة باسمة المشتركة التي تحمل رمز المالية ورمز الجمعية ويحدد بقرار من وزير المالية نموذج السمة وأصول وسم الحلي وآلية استيفاء الرسم وتوريده.

بالنسبة للسيارات السياحية المستوردة: يستوفى الرسم عند تسجيل السيارة السياحية بالفئة الخاصة (عدا الحكومية) لدى دوائر النقل لأول مرة ولمرة واحدة فقط، وتتخذ القيمة المحددة بموجب فاتورة البيع أساساً لحساب رسم الإنفاق الاستهلاكي.

بالنسبة للسيارات السياحية المصنعة محلياً: يستوفى الرسم عند تسجيل السيارة السياحية بالفئة الخاصة (عدا الحكومية) لدى دوائر النقل لأول مرة ولمرة واحدة فقط، وتتخذ القيمة المحددة بموجب فاتورة البيع أساساً لحساب رسم الإنفاق الاستهلاكي، ويخصم من الرسم ما تم تسديده على المكونات المستوردة.

المادة ٢- تعدل الفقرة (أ) من البند /٢/ والبنود /٤-٧-٨/ من الجدول رقم /٣/ الملحق بالمرسوم التشريعي رقم ١١ لعام وتعديلاته لتصبح على النحو الآتي:

حلي ومجوهرات ومصنوعات صياغة:

أ- الحلي الذهبية الخالصة والمصنوعات الذهبية والمعادن الثمينة الأخرى ومصنوعاته، البند الجمركي من الفصل ٧١، نسبة الرسم المئوية ١ بالمئة دون أي إضافات.

٤- أ - التبغ المستورد بأنواعه وأشكاله، البند الجمركي كل البنود، النسبة ٤٠ بالمئة.

ب- التبغ المحلي بأنواعه وأشكاله كافة. كل البنود، النسبة ٢٠ بالمئة.

-أجهزة الهاتف الجوال. كل البنود، ٥ بالمئة من القيمة.

- الإسمنت بأنواعه المعبأ والدكمة، البند الجمركي ٢٥٢٣، النسبة ٠,٥ بالمئة نصف بالمئة من القيمة عند المبيع من المعمل أو عند الاستيراد.

المادة ٣ - يضاف البند /٩/ إلى الجدول رقم /٣/ الملحق بالمرسوم التشريعي رقم /١١/ لعام ٢٠١٥ وتعديلاته على النحو الآتي:

أ- الشوكولا المستوردة المصنعة: كل البنود، ٥ بالمئة من القيمة.

ب- زبدة الكاكاو: كل البنود، ٣ بالمئة من القيمة.

ج- مسحوق الكاكاو (المستورد): كل البنود، ٣ بالمئة من القيمة.

المادة ٤ - يعدل البندان /٣-٤/ من الجدول رقم /٤/ الملحق بالمرسوم التشريعي رقم /١١/ لعام ٢٠١٥ وتعديلاته ليصبحا على النحو الآتي:

الأجهزة والأدوات الكهربائية المنزلية بمختلف أنواعها: ١ بالمئة من القيمة.

الشوكولا المصنعة محلياً، ولا تعد الأطعمة المغطسة أو المحشية بالشوكولا من مشتملات هذا البند أيا كانت نسبتها: ٢ بالمئة بالمئة.

المادة ٥- تصدر التعليمات التنفيذية اللازمة لأحكام هذا القانون بقرار من وزير المالية.

> لا تعديل على الرسوم الجمركية على أجهزة الهاتف الجوال ولا على «الجمركة»

آخر فنون التلاعب بالـ GPS

مصدر في «النفط» لـ«الوطن»: أكثر من ١٨,٥ مليار ليرة غرامات التلاعب بأجهزة التتبع في ٣ أشهر فقط!!

| محمد راكان مصطفى

كشف مصدر في وزارة النفط لـ«الوطن» أن إجمالي الغرامات المترتبة على المخالفات المضبوطة من لجنة المخالفات في شركة محروقات للتلاعب بأجهزة الـGPS الخاصة بالمركبات خلال العام الحالي بلغ نحو ١٨,٥ مليار ليرة سورية.

وأوضح المصدر أن اللجنة وسعت مؤخراً بناء على خطة الشركة عمليات الضبط والمراقبة في جميع المحافظات وكانت آخر جولاتها في محافظة درعا حيث ضبطت اللجنة بالتعاون مع إدارة الأمن الجنائي «تلاعباً بمخصصات ٥٧ آلية في درعا، تعود لمركبات تعمل على خطوط داخلية وخارجية في المحافظة، حيث تقدر قيمة الكميات المتلاعب بها بنحو مليار ليرة شهرياً».

وأشار المصدر إلى اتباع المتلاعبين أساليب غير معهودة لإخفاء أجهزة التتبع المتلاعب بها، لافتاً إلى أنه تم في إحدى الحالات ضبط ٧ أجهزة بحوزة شخص على دراجة نارية، وفي حالات أخرى تم إخفاء الأجهزة في فانوس السرفيس أو في أرضيته، كما تم ضبط حالات تلاعب من قبل باصات بولمان بأجهزة الـGPS بقصد الاتجار بمخصصاتها في السوق السوداء، مؤكداً على تطوير اللجنة بالتعاون مع الجهات المختصة الأدوات اللازمة للنجاح في كشف حالات التلاعب.

المصدر أكد أن نشاط اللجنة لم يقف عند حالات التلاعب بأجهزة الـGPS فقد نجحت في ضبط حالات تلاعب من قبل شركات نقل كان آخرها في شركة تعمل في كراج حمص على عدد من الخطوط الداخلية، وأن الكمية المضبوطة قد بلغت نحو ٨ آلاف ليتر، مؤكداً أن عمليات الجرد مستمرة للوقوف على جميع الكميات المتلاعب بها من الشركة.

وأضاف: كما نجحت الشركة في كشف تلاعب عدد من الصهاريج الناقلة للمحروقات بالكميات المنقولة عبر خزانات سرية تصل سعاتها في بعض الحالات إلى ما يزيد على الألف ليتر.

وأوضح أن حالات عمليات المتابعة وصلت إلى ضبط بعض محطات المحروقات التي تتلاعب بالكميات بهدف الاتجار بها، ومن هذه الحالات ضبطت بالتنسيق مع مديرية مكافحة التهريب في مديرية الجمارك محطة وقود خاصة في محافظة حماة بمخالفة التلاعب بكميات مادة المازوت، حيث بلغت الكمية المضبوطة في مادة المازوت بغرض الاتجار ١١ ألف ليتر، لافتاً إلى أن هذه الحالات قد أطاحت بمديري فروع للشركة في بعض المحافظات.

ونوه المصدر بأن عمليات الرقابة لم تقتصر على مادتي المازوت والبنزين، مؤكداً أن اللجنة نجحت في ضبط حالات تلاعب من منشآت حرفية بمخصصاتها من مادة الغاز الصناعي، موضحاً أن البداية كانت من محافظة دمشق، لتقوم بعد ذلك الشركة بالتعميم على باقي المحافظات للكشف عن حالات مماثلة.

وأكد المصدر حرص الوزارة على استمرار الشركة في عمليات الضبط المستمرة لحالات التلاعب وإحالة المخالفين إلى القضاء المختص.

«طموح كهربائي» ٢٥٠٠ واط من الشمس حتى عام ٢٠٣٠ و١,٢ مليون سخان

العودة إلى نظام الحوافز ودفعها عن المدة التي لم تصرف فيها

| هناء غانم

وافق مجلس الوزراء على السماح للجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي بما فيها المصارف العامة ومصرف سورية المركزي باعتماد منظومة الحوافز والمكافآت التي كانت سائدة قبل تطبيق المنظومة الحديثة (وفق أحكام المرسوم رقم ٢٥٢ لعام ٢٠٢٢)، وذلك عن المدة التي لم يتم صرف حوافز ومكافآت عنها، وذلك من كتلة الأرباح الصافية، ريثما يتم إصدار التعليمات الجديدة لمنظومة الحوافز بعد الانتهاء من تقييمها من اللجنة الوزارية المشكلة لهذه الغاية، مؤكداً ربط الحوافز بالأرباح المحققة وزيادة الطاقات الإنتاجية وتقليل الهدر.

وخلال الجلسة الأسبوعية برئاسة حسين عرنوس، أكد مجلس الوزراء أهمية التطبيق الأمثل للقانون رقم ١٨ للعام ٢٠٢٤ القاضي بإعفاء مصارف التمويل الأصغر من الضريبة على الدخل عن كامل أعمالها، وإعفائها من الرسوم المترتبة على أي عقود أو عمليات تجريها مع العملاء، وذلك بهدف زيادة شريحة المستفيدين وتمكينهم من إنشاء مشاريع تعزز مواردهم المالية وتحسن أوضاعهم المعيشية وخلق فرص عمل إضافية، مع الاستمرار بتطوير بنية هذه المشاريع وتوسيع انتشارها أفقياً.

وناقش المجلس السياسة العامة لوزارة التربية التي تضمنت الاستمرار بدعم المنظومة التعليمية والعمل على رفع مستواها ومواكبة المعايير والمؤشرات العالمية، بما يحقق ربط التعليم بسوق العمل، وتوفير متطلبات العملية التربوية والتعليمية والارتقاء بجودتها، إضافة إلى تطوير الخطط الدراسية والمناهج التعليمية وأنظمة الامتحانات، وتم التأكيد على استكمال تأهيل المدارس والمنشآت التعليمية المتضررة وتعويض الفاقد التعليمي وتطوير قدرات الموارد البشرية وتدريب المدرسين، وترسيخ مبادئ الأخلاق لدى التلاميذ بالتوازي مع تطوير العملية التعليمية.

واعتبر عرنوس أن تطوير وتحسين واقع التعليم العام ونقله إلى مستوى أفضل وفق خطة مدروسة هدف أساس للوزارة بالتوازي مع ضرورة وضع أسس ومعايير واضحة لتنظيم وضبط عملية التعليم الخاص.

في سياق آخر، استعرض المجلس مذكرة وزارة الكهرباء حول مشاريع الطاقات المتجددة ودور صندوق دعم الطاقات المتجددة وتوطين صناعة تجهيزاتها، حيث تعمل الوزارة على تنفيذ البرنامج المحدد ضمن الإستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة حتى عام ٢٠٣٠ للوصول لإجمالي استطاعة ٢٥٠٠ ميغا واط من المشاريع الكهروضوئية و١٥٠٠ ميغا واط من مشاريع الطاقة الريحية، على حين سيصل عدد السخانات الشمسية إلى ١,٢ مليون سخان، وطلب المجلس من الجهات المعنية الاستمرار بتشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة نظراً لجدواها العملية والاقتصادية.

وبخصوص المذكرة أكد وزير الكهرباء غسان الزامل في تصريح لـ«الوطن» أن التشريعات التي صدرت مؤخراً بخصوص الطاقات المتجددة ساهمت إلى حد كبير في تقدم هذه المشاريع نظراً لجدواها العملية والاقتصادية، لافتاً إلى أن الوزارة تعمل على تنفيذ البرنامج المحدد ضمن الإستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة حتى عام ٢٠٣٠.

وأشار إلى أنه لتاريخه لدينا بحدود ٨٠ ميغا من الطاقة الشمسية التابعة لوزارة الكهرباء على شبكة النقل والتوزيع ومن الطاقات الريحية ٥ ميغا إضافة إلى مشاريع أخرى قيد الوضع بالخدمة قريباً وأوضح أن عدد الطلبات المقدمة لصندوق دعم الطاقات المتجددة بلغت بحدود ٤٠ ألف طلب وقيمة الدعم المقدم حتى اليوم /أي نحو السنة/ لهذه الطلبات بحدود ٧٠ مليار ليرة وهي عبارة إما عن قروض وإما فوائد وحجم المشاريع بحدود ١١,٥ ميغا، وأضاف: إن هناك حجماً كبيراً لمشاريع الطاقات المتجددة خلال٢٠٢٤ وسيتم ربط هذه الشبكات الريحية والشمسية.

وحول موضوع تحسين واقع الكهرباء قال: إنه مرتبط بالتوريدات من الغاز والفيول مؤكداً أنه لدينا محطات توليد قادرة على توليد ٥٥٠٠ ميغا لكنها بحاجة فعلية إلى ٢٣ مليون متر مكعب من الغاز و٨ آلاف طن فيول حالياً إضافة لغيرها من المشاريع الأخرى التي تقوم بها الوزارة للطاقات المتجددة أو المشاريع التلقائية الخاصة بإعادة تأهيل وصيانة مجموعات التوليد...

وناقش المجلس مقترح وزارة الاتصالات والتقانة ومصرف سورية المركزي لإطلاق خدمات جديدة في عدد من القطاعات عبر منصة خدمة المواطن الإلكترونية، واستعرض عدد ونسب المطالبات المالية التي تم تسديدها عبر منظومة الدفع الإلكتروني، وأكد مواصلة تعزيز البنية الفنية والتجهيزات اللازمة لتوسيع دائرة المتعاملين بالدفع الإلكتروني.

وجرى خلال الجلسة استعراض الإجراءات المتخذة من الوزارات المعنية لتأمين موسم الحج القادم وتيسير كل الإجراءات للحجاج.

كما ناقش المجلس مشروع الصك التشريعي الناظم لعمل الأدلاء السياحيين ليحل مكان المرسوم التشريعي رقم ٥٤ لعام ٢٠٠٢، ويهدف المشروع إلى إعادة تعريف مهنة الدلالة السياحية باعتبارها مهنة فكرية تسهم في إبراز الصورة الحضارية لسورية وإلغاء درجات التصنيف للدليل.

وأجرى المجلس تتبعاً لتنفيذ الموازنة العامة للدولة لنهاية عام ٢٠٢٣، وطلب التركيز على المشاريع التي تبلغ نسبة تنفيذها أكثر من ٧٥ بالمئة، إضافة إلى المشاريع الحيوية التي يتم تنفيذها بالتنسيق مع شركاء التعاون الدولي، والمشاريع التي فرضتها ظروف الزلزال، إضافة إلى حزمة من المشروعات الخدمية والتنموية ذات الأولوية في عدد من المحافظات.

على ذمة لجنة مربي الدواجن..

الربيع سيخفض أسعار الفروج.. والمعقالي يحمل مسؤولية ارتفاع الأسعار لجشع التجار

| رامز محفوظ

بالرغم من انخفاض الطلب على الفروج وأجزائه عقب انتهاء شهر رمضان وعيد الفطر إلا أن أسعار الفروج مازالت تواصل ارتفاعها الجنوني، ليأتي تأكيد عضو لجنة مربي الدواجن مازن ماردينلي في تصريحه لـ«الوطن» أن أسعار الفروج وأجزائه ستنخفض خلال أسبوع أو عشرة أيام كحد أقصى بالتوازي مع انخفاض الطلب عليه، مضيفاً إنه رغم ارتفاع سعر مبيع الفروج في السوق فإنه يعتبر فعلياً أرخص من مواد أخرى.

وأشار إلى أنه خلال فترة الشتاء والبرد الشديد أي قبل شهر رمضان كانت هناك تكاليف إضافية للتربية يدفعها المربي مثل المازوت وكان البيع مرهوناً بالعرض والطلب وكيلو الفروج الحي تم تسعيره حينها من وزارة التجارة الداخلية بسعر٢٧ ألف ليرة وكانت تكلفته الحقيقية على المربي ٣٢ ألف ليرة، الأمر الذي أدى إلى خروج نسبة ٢٥ بالمئة من المربين عن التربية.

ولفت إلى أنه بالأساس هناك معاناة من وجود شح بمادة الفروج نتيجة عوامل الطقس والمشكلات الصحية التي لحقت بأمات الفروج لكن رغم عودة نسبة من المربين للتربية مؤخراً وتحسن الإنتاج بنسبة قليلة فإن الاستهلاك تضاعف خلال شهر رمضان الأمر الذي أدى إلى حصول ارتفاع في أسعار مبيعه.

وأكد أن الجهات الحكومية لا تستطيع أن تضمن للمربي أن يحصل على رأسماله مع هامش ربح بسيط عند بيع الفروج وتقول له دائماً إن سعر الفروج يخضع لا يشجع المربي على العودة للتربية، لافتاً إلى أن المربي يعمل اليوم في المجهول ولا يمكن لأي جهة حكومية أن تضمن للمربي الاستقرار في العمل.

ولفت إلى أنه خلال شهر رمضان كان للمؤسسة السورية للتجارة أولويات في العمل مثل الاهتمام بأسواق الخير وافتتاح المهرجانات وأنها اعتذرت عن استجرار الفروج من المربين بسعر مناسب للمربي، رغم أنه كان بإمكانها أن تأخذ هذا الدور الذي يسهم بمساعدة المربي ويصب في مصلحة المستهلك في الوقت نفسه باعتبارها ستبيعه بسعر مناسب وأقل من السوق، لافتاً إلى أنه خلال هذا العام كان هناك استجرار مضاعف للفروج من الجمعيات الخيرية.

بدوره بين رئيس جمعية حماية المستهلك في دمشق وريفها عبد العزيز المعقالي أن السبب بارتفاع الأسعار زيادة الجشع من نسبة من تجار الفروج وعدم تشديد الرقابة التموينية عليهم، لافتاً إلى أن المربي يحقق نسبة ربح بسيطة من مبيع الفروج في حين النسبة الأكبر من الربح تحققها الحلقات الوسيطة مثل أصحاب المسالخ وتجار الجملة.

وأوضح أن قيام الحكومة برفع أسعار الطاقة كان من أبرز العوامل التي ساهمت بارتفاع أسعار مادة الفروج ومواد استهلاكية أخرى، معتبراً أن الحكومة أصبحت اليوم شريكاً للتجار في رفع الأسعار، لافتاً إلى أنه خلال الأشهر القليلة الماضية بذلت وزارة الزراعة جهوداً كبيرة لتأمين الأعلاف للدواجن ونجحت بتوفيرها في السوق بأسعار مقبولة، لكن نتيجة قيام الحكومة برفع أسعار الطاقة ارتفعت تكاليف إنتاج الفروج وبالتالي ارتفع سعر مبيعه في السوق.

وطالب رئيس جمعية حماية المستهلك بضرورة قيام الحكومة بتأمين مادة الأعلاف بكميات كبيرة وكافية للمؤسسة العامة للأعلاف كي تقوم بتوزيع المادة على المربين وفقاً لحاجتهم الفعلية الكلية وبذلك تستطيع منع احتكار المادة في السوق من تجار الأعلاف وبيعها بأسعار مرتفعة للمربين.

«بنك الإنترنت» في الخدمة الأسبوع المقبل

مدير في العقاري لـ«الوطن»: ٢٠٠ مليار ليرة صُرفت منذ بداية العام عبر الصرافات والإعلان قريباً عن استيراد ٢٠٠ صراف

| عبد الهادي شباط

كشف مدير في المصرف العقاري أن تطبيق (بنك إنترنت) سيكون في الخدمة مطلع الأسبوع المقبل، وكان العقاري أوضح لـ«الوطن» أن سبب تأخر تفعيل هذه الخدمة يعود لعوامل تقنية وفنية أعاقت تفعيل خدمة بنك الإنترنت على النظام المصرفي الجديد ومنه وجود ما يزيد على ١٩ ألف (زبون) مستخدم لهذه الخدمة في العقاري على النظام المصرفي السابق وهو ما تتطلب تهجير بياناتهم للنظام المصرفي الجديد وتدقيقها واختبار فعالية الخدمة وجودتها وحالياً تم الانتهاء من مرحلة تهجير البيانات وتدقيقها وتم إجراء الاختبارات لتلافي أي ملاحظات قد تظهر بعد تفعيل الخدمة وحالياً تتم معالجة بعض الملاحظات التقنية البسيطة قبل إطلاق الخدمة.

كما قدر المدير حجم الكتلة التي تم صرفها خلال الربع الأول من العام الجاري عبر الصرافات بنحو ٢٠٠ مليار ليرة مبيناً أن متوسط الكتلة المالية التي يتم صرفها عبر صرافات العقاري يقدر بين ٦٠-٧٠ مليار ليرة في حين تم صرف كتلة مالية تقدر تزيد على ١٠ مليارات ليرة عبر صرافات المصارف الخاصة المرتبطة مع المصرف العقاري.

حيث بلغ عدد عمليات السحب النقدي لبطاقات العقاري على صرافات المصارف العامة والخاصة المرتبطة بشركة بترامونيتكس للدفع الإلكتروني خلال عام ٢٠٢٤ وحتى منتصف نيسان ٨٠ ألف عملية سحب نقدي.

وعدد عمليات السحب النقدي لبطاقات المصارف العامة والخاصة على صرافات العقاري خلال عام ٢٠٢٤ وحتى منتصف نيسان ١٤ ألف عملية سحب نقدي.

ويؤكد العقاري أنه يتم العمل على توريد ٢٠٠ صراف آلي جديد وحالياً الموضوع قيد الإعلان عن مناقصات خاصة بذلك وأنه يمكن لكل المتعاملين مع المصرف العقاري (من لديهم حسابات في العقاري) الاستفادة من خدمات الدفع الإلكتروني وتسديد فواتيرهم عبر التطبيق الخاص بالشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية وأن الربط مع المصرف التجاري السوري متاح وفي الخدمة حيث تم التشييد على كل الإجراءات والاختبارات والملاحظات التي سبقت إطلاق هذه الخدمة ضماناً لجودة وفاعلية خدمة الربط بين الصرافات الآلية بين المصرفين.

وذلك على التوازي للربط مع المصارف الخاصة (صرافات البنوك الخاصة) التي أيضاً باتت في الخدمة ويمكن لحاملي بطاقة المصرف العقاري استخدامها على صرافات التجاري السوري والمصارف الخاصة العاملة ومع الاستمرار في التوسع بعدد نقاط البيع المتاحة في مراكز ومكاتب البريد والمصرف العقاري لمن يرغب في هذه الخدمة.